

Distr.: General
6 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٧ من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الاحتجاجات في الأرض
الفلسطينية المحتلة*

موجز

تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة، في هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د-١/٢٨، تحقيقها في المظاهرات التي نُظمت في غزة في الفترة بين ٣٠ آذار/مارس و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ورد قوات الأمن الإسرائيلية على تلك المظاهرات، وتأثير ذلك في المدنيين في غزة وإسرائيل.

وكلفت اللجنة بالتركيز على المساءلة وتحديد المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وخلصت اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن بعض الانتهاكات يمكن أن تشكل جرائم دولية.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد المقرر لتضمينه آخر المستجدات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-03660(A)



* 1 9 0 3 6 6 0 *

أولاً - مقدمة

١ - أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره د-٢٨/١، لجنة التحقيق الدولية المستقلة المكلفة بمجمل أمور من بينها التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة المحتل، وذلك في سياق الاعتداءات العسكرية على الاحتجاجات المدنية الواسعة النطاق التي بدأت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في دورته الأربعين^(١).

٢ - وعين رئيس مجلس حقوق الإنسان لعضوية اللجنة سانتياغو كانتون (الأرجنتين) (رئيساً)، وسارة حسين (بنغلاديش) وكاري بيتي مورونغي (كينيا)^(٢).

٣ - وعُينت أمانة تابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) لدعم اللجنة. وعلى الرغم من عدة طلبات، لم توافق إسرائيل على دخول اللجنة إلى إسرائيل أو إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ولم تتعاون معها ولم تقدم إليها أي معلومات. وأبدت الحكومة المصرية استعدادها للسماح للجنة بالدخول إلى غزة، لكنها لم تفعل ذلك في نهاية المطاف مشيرة إلى أسباب أمنية. وأجرت اللجنة بعثتين إلى عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ واسطنبول بتركيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤ - وتعرب اللجنة عن امتنانها لحكومات تركيا والأردن ومصر ودولة فلسطين على تعاونها معها وتيسير عملها.

ثانياً - المنهجية

٥ - ركزت اللجنة تحقيقها، وفقاً لولايتها، على الاحتجاجات التي بدأت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. ونظراً إلى ضيق الوقت وتقييد الوصول، حققت اللجنة في الأحداث التي وقعت حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مركزة بوجه خاص على ثلاثة أيام من المظاهرات: ٣٠ آذار/مارس، وهو اليوم الأول؛ و١٤ أيار/مايو، الذي شهد وقوع أكبر عدد من القتلى والجرحى؛ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وهو واحد من يومين من المظاهرات سُجل فيهما أكبر عدد من القتلى في الجزء الأخير من عام ٢٠١٨.

٦ - واهتمت اللجنة اهتماماً خاصاً بحماية المدنيين في غزة وإسرائيل، وبالفئات التي تحتاج إلى الحماية بموجب القانون الدولي، ومنها فئات الأطفال والنساء والأخصاء الصحيين والصحفيين والأشخاص ذوي الإعاقة. وكلفت اللجنة أيضاً بالتركيز على المساءلة وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم الدولية.

(١) سُبَّاح الاستنتاجات المفصلة التي خلصت إليها اللجنة في ورقة غرفة اجتماعات على صفحتها الشبكية في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIOPT/Pages/OPT.aspx.

(٢) في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، استقال ديفيد كرين (الولايات المتحدة الأمريكية)، الذي عُيِّن في البداية رئيساً للجنة، وحل محله السيد كانتون في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٧- وحققت اللجنة في رد قوات الأمن الإسرائيلية على الاحتجاجات، وكيفية ضبط قوات الأمن الفلسطينية أمن المظاهرات في الضفة الغربية دعماً "لمسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار" والمظاهرات التي نُظمت داخل غزة منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨.

٨- وأجرت اللجنة ٣٢٥ مقابلة واجتماعاً مع الضحايا والشهود والمسؤولين الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني، من جميع الأطراف، وجمعت أكثر من ٨٠٠٠ وثيقة، بما في ذلك الإفادات الخطية المشفوعة بيمين والتقارير الطبية والتقارير المفتوحة المصدر ومحتويات وسائط التواصل الاجتماعي والإفادات الكتابية وآراء الخبراء القانونية وتسجيلات الفيديو والطائرات بلا طيار والصور الفوتوغرافية.

٩- وسيراً على عادة هيئات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، اعتمدت اللجنة معيار إثبات يستند إلى مبدأ "أسباب معقولة للاعتقاد". واتبعت ممارسات لتقصي الحقائق تهدف إلى ضمان سلامة الشهود والضحايا وأمنهم.

١٠- وتشكر اللجنة كل من قدم معلومات، ولا سيما الضحايا والشهود.

ثالثاً- القانون الواجب التطبيق

١١- إسرائيل ودولة فلسطين كلاهما طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وهما ملزمتان بالتقيد بالقانون الدولي العرفي. وداخل غزة، تقع على السلطات الفعلية التي تقودها حماس التزامات في مجال حقوق الإنسان ما دامت تمارس وظائف شبيهة بالوظائف التي تمارسها الحكومات.

١٢- ويقع على عاتق إسرائيل والجماعات المسلحة المنظمة الفلسطينية (كتائب عز الدين القسام وسرايا القدس، وهما الجناحان العسكريان لحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، على التوالي)، بوصفهما طرفين في النزاع المسلح، التزام بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني. ولما كانت إسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال فإنها ملزمة أيضاً بالتقيد بقواعد الاحتلال بموجب القانون الدولي للمعاهدات والقانون الدولي العرفي.

١٣- ومن الناحية الموضوعية، قيمت اللجنة مدى سعي هذه الجهات المسؤولة إلى احترام وحماية وإعمال الحق في الحياة وحرية التجمع السلمي وحرية التعبير، وغير ذلك من الحقوق.

رابعاً- السياق والمعلومات الأساسية

١٤- شملت "مسيرة العودة الكبرى" مظاهرات أسبوعية نظمها الفلسطينيون بالقرب من حاجز الفصل الذي يفصل منذ عام ١٩٩٦ بين غزة وإسرائيل (على طول الخط الأخضر الذي حدد بموجب اتفاقات الهدنة لعام ١٩٤٩)، تطالب برفع الحصار المفروض على غزة وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

ألف - الحصار

١٥ - غزة موطن لأكثر من مليوني نسمة - نصفهم أطفال - يعيشون في شريط ساحلي طوله ٤٢ كلم، وتضم أحد أعلى معدلات الكثافة السكانية في العالم. ووصولهم إلى العالم الخارجي وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة محدود للغاية بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، وهي قيود اشتدت في مطلع الألفية الثالثة وأُقيمت بعد أن سحبت إسرائيل مستوطناتها من غزة في عام ٢٠٠٥. وبعد فوز حماس^(٣) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في عام ٢٠٠٦، أعلنت إسرائيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ غزة "أرضاً معادية" وفرضت عليها حصاراً جويّاً وبرياً وبحريّاً في إطار حملة "الحرب الاقتصادية".

١٦ - وبحلول عام ٢٠١٥، كان الحصار الإسرائيلي والقيود المفروضة على دخول وخروج البضائع والأشخاص قد قلص الناتج المحلي الإجمالي في غزة بمقدار النصف وحول هذه المنطقة إلى حالة إنسانية تعتمد أساساً على المعونة، وتسجل أعلى معدل بطالة في العالم (٥٤ في المائة عموماً، على أن بطالة الشباب تبلغ ٧٠ في المائة) ويعاني ٦٨ في المائة من سكانها من انعدام الأمن الغذائي. وقد خلصت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن الحصار يشكل عقاباً جماعياً.

١٧ - وفي عام ٢٠١٧، حذرت الأمم المتحدة من أن غزة ستصبح "غير صالحة للعيش"، مشيرة إلى أزمة لا تنفك تتعمق في الماء والكهرباء والصحة والتعليم والغذاء من جراء الحصار^(٤).

باء - عودة اللاجئين

١٨ - تضم غزة حوالي ٧٥ في المائة من السكان المسجلين في فئة اللاجئين، الذين يعيشون داخل أو خارج واحد من ثمانية مخيمات ضيقة من مباني إسمنتية للاجئين في غزة. وهؤلاء من أبناء ٧٥٠.٠٠٠ فلسطيني فروا أو طُردوا، أثناء نزاع عام ١٩٤٨، من ديارهم السابقة التي تقع في المنطقة التي أصبحت اليوم إسرائيل، وهو ما يطلق عليه الفلسطينيون اسم النكبة. وفي عام ١٩٤٨، أقرت الجمعية العامة في قرارها ١٩٤، بوجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات لأولئك الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل خسارة أو ضرر مادي. وفي أعقاب أعمال القتال التي شبت في عام ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، أكدت الجمعية العامة من جديد في عام ١٩٧٤، في قرارها ٣٢٣٦، أن للاجئين الفلسطينيين من جراء أعمال القتال في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ "حقاً غير قابل للتصرف" في العودة. وأكد مجلس الأمن، في قراره ٢٤٢(١٩٦٧)، ضرورة إيجاد "تسوية عادلة" لمشكلة اللاجئين.

(٣) تصف حماس نفسها بأنها "حركة تحرر ومقاومة وطنية إسلامية فلسطينية"، وتضم حزباً سياسياً وجناحاً مسلحاً (انظر <http://hamas.ps/en/post/678/a-document-of-general-principles-and-policies>). ويدرج الاتحاد الأوروبي وأستراليا وإسرائيل وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية حماس أو جناحها العسكري في قائمة المنظمات الإرهابية.

(٤) "Gaza: Ten Years Later", United Nations Country Team in the occupied Palestinian Territory, July 2017.

١٩- وما انفك الفلسطينيون منذئذ يحثون على تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ و ٣٢٣٦، لكن إسرائيل تعارض عودتهم، بحجة أن "تدفق ملايين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل من شأنه أن يهدد وجود إسرائيل بوصفها دولة يهودية، فيطمس هويتها الأساسية باعتبارها موطناً للشعب اليهودي وملجأً لليهود المضطهدين في جميع أنحاء العالم"^(٥).

٢٠- وكانت عودة اللاجئين من بين قضايا "الوضع النهائي" التي تقرر في مفاوضات عام ١٩٩٣ التي أفضت إلى اتفاقات أوسلو، أن تُحل في غضون خمس سنوات. وبعد مرور حوالي ٢٥ عاماً، لم تُحل هذه القضية ولم تنفذ الاتفاقات بعد. وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية، أسهم بناء المستوطنات وجدار الفصل الذي تعتبره محكمة العدل الدولية غير مشروع، في ما سماه منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط "تزايد خطر واقع الدولة الواحدة المتمثل في الاحتلال الدائم"^(٦).

٢١- وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قرارها نقل سفارتها إلى القدس، مما أسهم أكثر في تبديد الأمل في حل الدولتين، وأدى إلى اندلاع مظاهرات جديدة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

جيم- "مسيرة العودة الكبرى وكسر الحصار": المعلومات الأساسية والمبادئ

٢٢- في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، نشر أحمد أبو ربيعة، وهو شاعر وصحفي فلسطيني يبلغ من العمر ٣٤ عاماً، على فيسبوك فكرة مسيرة بلا عنف صوب السياج الفاصل، لتوجيه الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ وإلى تردّي الحالة الإنسانية في غزة. وكتب، في مقاله الذي ينتهي بماشتاق #GreatMarchofReturn، ما يلي: "ماذا لو خرج مائتا ألف متظاهر في مسيرة سلمية واقتحموا السلك الشائك شرق غزة ودخلوا إلى أراضينا المحتلة بضعة كيلومترات وهم يرفعون أعلام فلسطين ومفاتيح العودة ويرافقهم الإعلام الدولي ثم نصبوا الخيام في الداخل وأقاموا مدينةً هناك".

٢٣- وتطورت الفكرة لتصبح حركة تبنّاها الفلسطينيون. وفي غضون أسابيع، وضع أبو ربيعة ونشطاء المجتمع المدني وجهات معنية أخرى ميثاقاً يضم ١٢ مبدأً، ينص على مسيرة وطنية يشارك فيها الفلسطينيون من جميع الأعمار من الجنسين ومن جميع الفئات السياسية والاجتماعية.

٢٤- وبعد ذلك أنشئت لجنة وطنية عليا و ١٢ لجنة فرعية لتنظيم خطة المسيرة والإشراف عليها. وينتمي أعضاؤها إلى جميع شرائح المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الثقافية والاجتماعية والاتحادات الطلابية والجماعات النسائية والشخصيات البارزة وأعضاء العشائر. وكان من بين الأعضاء أيضاً ممثلون عن عدة أحزاب سياسية، بما فيها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وفتح وحماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية (لم تكن الأجنحة المسلحة لهذه الأحزاب ممثلة في اللجنة). وعلى الرغم من أن أعضاء اللجنة يحملون آراء سياسية مختلفة، فقد كان العنصر الذي يوحدتهم، وفقاً لأقوالهم، هو مبدأ ضرورة أن تكون المسيرة "سلمية تماماً من بدايتها إلى نهايتها" وأن يكون المتظاهرون عزّلاً.

(٥) انظر https://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/FAQ/Pages/FAQ_Peace_process_with_Palestinians_Dec_2009.aspx#Refugees1

(٦) انظر <https://unsco.unmissions.org/security-council-briefing-situation-middle-east-including-palestinian-question-2>

- ٢٥- وحددت اللجنة الوطنية العليا مواقع للتظاهر على أرض خالية على طول السياج الفاصل في جميع محافظات غزة الخمس: شمال قطاع غزة (أبو صفية)؛ وشرق مدينة غزة (ملكة)؛ ووسط قطاع غزة (البريج)؛ وشرق خان يونس (خزاعة)؛ وفي الجنوب في رفح (الشوكة). وتضمن كل موقع "مخيم عودة" - مجموعة من الخيام منصوبة على مسافة تبعد ما بين ٧٠٠ متر و١٠٠٠ متر عن السياج الفاصل، سُميت باسم القرى التي سُرد منها الفلسطينيون في عام ١٩٤٨.
- ٢٦- ونُظمت مظاهرات في هذه المواقع كل يوم جمعة، وأحياناً في أيام الأسبوع الأخرى بين ٣٠ آذار/مارس و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، واستمرت بعد ذلك. واعتباراً من آب/أغسطس، نُظمت أيضاً مظاهرات أسبوعية على شاطئ زيكيم في شمال غزة.

دال- النزاع بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة

- ٢٧- على مدى السنوات العشر الماضية، شهدت غزة وإسرائيل مواجهات عنيفة متتالية؛ وشملت هذه المواجهات ثلاث حالات تصعيد شديد سُجلت فيها هجمات برية وجوية مكثفة شنتها قوات الأمن الإسرائيلية على غزة وهجمات صاروخية عشوائية نفذتها الجماعات المسلحة المنظمة الفلسطينية على إسرائيل. وقُتل حوالي ١٤٠٠ فلسطيني و١٣ إسرائيلياً خلال أعمال القتال التي دامت ثلاثة أسابيع في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، أثناء عملية الرصاص المصبوب؛ وقُتل ١٧٤ فلسطينياً و٦ إسرائيليين خلال أسبوع واحد من أعمال القتال في عام ٢٠١٢؛ وقُتل ٢٢٥١ فلسطينياً و٧١ إسرائيلياً خلال ٥١ يوماً من أعمال القتال في منتصف عام ٢٠١٤، أثناء عملية الجرف الصامد.
- ٢٨- وفي آب/أغسطس ٢٠١٤ أبرم اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس بوساطة مصر. وتواصلت منذ ذلك الحين فترات من أعمال القتال، شملت غارات جوية وعمليات اقتحام إسرائيلية في غزة، وإطلاقاً عشوائياً للصواريخ وقذائف الهاون نفذته الجماعات المسلحة الفلسطينية في اتجاه إسرائيل. ولما كانت هذه الأحداث قد وقعت في وقت ومكان مختلفين عن وقت المظاهرات ومكانها، فإن اللجنة لم تحقق فيها.

هـ- الأعمال التحضيرية الإسرائيلية وقواعد الاشتباك

- ٢٩- أفادت قوات الأمن الإسرائيلية بأنها رأت تهديداً أمنياً جديداً في المظاهرات باعتبارها وثيقة الصلة بالجماعات المسلحة الفلسطينية ومحاوله للتستر على "أنشطة إرهابية". واستند هذا التقييم جزئياً إلى بيانات أدلت بها شخصيات فلسطينية بارزة، من بينها قادة حماس، تحدثت عن العودة وعبور السياج، بعبارات طموحة أو ملهبة للمشاعر.
- ٣٠- وقبل المظاهرة الأولى، عززت القوات الإسرائيلية مواقعها عند السياج بقوات إضافية، تضم أكثر من ١٠٠ قناص. وألقت منشورات على غزة واتصلت بشركات الحافلات الفلسطينية لتحذيرها من المشاركة. وفي مواقع المظاهرات، عززت القوات الإسرائيلية السياج الفاصل وحواجزه تحت الأرض (لمنع وكشف الأنفاق العابرة للحدود)، ووضعت كيلومترات من لفائف الأسلاك الشائكة على جانب غزة لتشكيل حواجز إضافية، وأزال الغطاء النباتي من كلا الجانبين، وحفرت خنادق عميقة على الجانب الإسرائيلي، وأقامت مجموعة من السواتر أو الأكمام الترابية تموقع عليها القناصة من أجل رؤية أفضل ورماية أدق.

٣١- ويبدو أن قواعد الاشتباك سمحت باستعمال الذخيرة الحية ضد المتظاهرين كحل أخير في حال وجود تهديد بقتل أو جرح الجنود أو المدنيين الإسرائيليين. وأجازت للقنصاة إطلاق النار على أرجل "المحرضين الرئيسيين" وسيلة للحيلولة دون عبور حشود المتظاهرين السياج الفاصل، لأن القوات الإسرائيلية رأت أن هذا العبور يمكن أن يشكل تهديداً وشيكاً، لأسباب منها احتمال وجود مقاتلين وسط الحشود. وأجازت القواعد أيضاً استعمال القوة المميتة ضد أي متظاهر "يشارك مباشرة في أعمال القتال"، مثل هجوم مسلح على القوات الإسرائيلية.

واو- التقييم القانوني للمظاهرات

٣٢- ترى اللجنة أن المظاهرات كانت ذات طابع مدني، وعبرت بوضوح عن أهداف سياسية، ولم تشكل عملاً قتالياً أو حملة عسكرية، على الرغم من بعض الأفعال التي تنطوي على عنف شديد. وعليه، فإن الإطار القانوني المنطبق على ضبط أمن هذه الاحتجاجات هو إنفاذ القانون، استناداً إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولم تغير اللجنة هذا التقييم عقب تحقيقها في انتماء المتظاهرين إلى جماعات مسلحة منظمة أو عضويتهم فيها. وبالنظر إلى النزاع المسلح الجاري، تسري أيضاً قواعد القانون الدولي الإنساني وتنطبق بصفتها قانوناً خاصاً خلال أعمال القتال الفعلية. ولا يسمح القانون الدولي الإنساني إلا بالهجمات التي تمثل لمبادئ التمييز والتناسب والحيلة.

٣٣- ولا تجيز قواعد إنفاذ القانون، التي تركز إلى الحق في الحياة، وتستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، لأجهزة إنفاذ القانون أو قوات الأمن استعمال القوة التي يمكن أن تؤدي إلى الموت إلا للدفاع عن النفس أو للدفاع عن الآخرين عند وجود تهديد وشيك للحياة. ويجب أن يكون استعمال الدولة القوة ضرورياً لتحقيق هدف مشروع يتمثل في إنفاذ القانون، ويجب أن تكون القوة المستعملة متناسبة والضرر المتوخى تجنبه. ويمكن أن يكون استعمال الأسلحة النارية ضد جسم الإنسان قوة مميتة.

٣٤- ولكي يُعتبر تهديد الحياة وشيكاً، ينبغي أن يكون منفذ الهجوم قد استكمل الخطوات التحضيرية وأن يكون على مسافة قريبة تكفل نجاح هجومه. وينبغي أن يُفهم من التهديد الوشيك أو الفوري أنه يقاس بالثواني لا بالساعات (A/HRC/26/36، الفقرة ٥٩).

٣٥- وطعن منتظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية معنية بحقوق الإنسان أمام المحكمة العليا الإسرائيلية في لجوء القوات الإسرائيلية إلى القوة المميتة، مؤكدة أن قواعد الاشتباك تنتهك القانون الدولي لأنها متساهلة للغاية أو تُطبق تطبيقاً متساهلاً. ورفضت المحكمة هذا الزعم وأقرت قواعد الاشتباك، إذ رأت أن "استعمال القوة التي يمكن أن تؤدي إلى الموت من أجل تفريق شغب جماعي - يشكل تهديداً فعلياً أو وشيكاً للحياة أو السلامة البدنية - أمر جائز مبدئياً رهناً بإثبات ضرورته وتناسبه". ورفضت المحكمة النظر في كيفية تطبيق القواعد على أرض الواقع، محيلة الأمر إلى التحقيقات الداخلية التي تجريها قوات الأمن الإسرائيلية^(٧).

٣٦- وأثر تفسير وتطبيق العتبات القانونية لمفهوم "التهديد الوشيك للحياة" بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومفهوم "المشاركة المباشرة في أعمال القتال" بموجب القانون الدولي الإنساني، تأثيراً مباشراً في استنتاجات اللجنة، التي أسهمت في نهاية المطاف في التمييز بين استعمال القوة المميتة المشروع واستعمالها غير المشروع. وكان إنجاز هذا التقييم المهمة الرئيسية

(٧) انظر *Yesh Din – Volunteers for Human Rights and Others v. Israel Defense Forces Chief of General Staff* and Others, Case No. HCJ 3003/18, Judgment of 24 May 2018. لم تُعرض قواعد الاشتباك على المحكمة.

للجنة عند تحليل مدى ارتكاب انتهاكات ضد المتظاهرين. وفي هذا الصدد، وضعت اللجنة في اعتبارها تطور القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية، اللذين اتجها، في خضم مناقشات حامية، نحو توفير مزيد من الحماية للأفراد.

زاي - الإحصاءات

٣٧- ركزت اللجنة تحقيقاتها على الوفيات والإصابات الجسدية التي حدثت في سياق المظاهرات التي نُظمت في الفترة بين ٣٠ آذار/مارس و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. انظر الجدول أدناه.

الوفيات والإصابات المسجلة في الفترة بين ٣٠ آذار/مارس و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

الفئة	المجموع	النساء	الأطفال	الرأس/العنق	الجزع	الجزء المستهدف من الجسد		الصحفيون ^(د)	الأخصائيون ^(هـ)
						طرف علوي	طرف سفلي		
غزة									
الوفيات الناجمة عن الذخيرة الحية ^(أ)	١٨٣	١	٣٢	٧٠	١٠١	صفر	١٢	٢	٣
الإصابات الناجمة عن الذخيرة الحية ^(ب)	٦١٠٦	١٥٩	٩٤٠	١٧٥	٤٠١	٤٩٣	٤٩٠٣	٣٩	٣٩
الإصابات الناجمة عن شظايا الرصاص/الشظايا الأخرى ^(ج)	١٥٧٦	٥٩	٣٤٥	-	-	-	-	٥	٣٤
الإصابات الناجمة عن رصاص الفولاذ المغلف بالمطاط	٤٣٨	٣٦	١٢٤	-	-	-	-	٤	٣٤
الإصابات الناجمة عن ضربة مباشرة بعبوة الغاز المسيل للدموع	١٠٨٤	٦٠	٢٣٣	-	-	-	-	-	٨٥
إسرائيل:									
الوفيات ^(د)	صفر	صفر	صفر	-	-	-	-	-	-
الإصابات الناجمة عن الحجارة والمتفجرات	٤	صفر	صفر	-	-	-	-	-	-

(أ) خلصت اللجنة إلى مقتل ١٨٩ فلسطينياً في مواقع المظاهرات، لقي من بينهم ١٨٣ شخصاً حتفهم من جراء الذخيرة الحية التي استعملتها قوات الأمن الإسرائيلية؛ وكان من بينهم ٢٩ عضواً في جماعات مسلحة منظمة فلسطينية أطراف في النزاع مع إسرائيل (قُتل أحدهم بعبوة الغاز المسيل للدموع، وقُتل ٢٢ منهم رمياً بالرصاص في ١٤ أيار/مايو). ولم تحصل اللجنة على معلومات كافية للتوصل إلى استنتاج بشأن عضوية ١٨ شخصاً آخرين من بين القتلى.

(ب) تستند تقديرات اللجنة بشأن جرح ٦١٠٣ أشخاص بالذخيرة الحية في مواقع المظاهرات إلى تحليلها لمجموعات البيانات المفصلة ومقتطفات سجلات المرضى الإلكترونية التي مُجمعت منفصلة من طائفة واسعة من مقدمي الرعاية الصحية في غزة (بما في ذلك ثمانية مستشفيات تديرها وزارة الصحة، وستة مستشفيات أخرى، وعدد من مراكز الرعاية الصحية وإعادة التأهيل التي تديرها كيانات ومنظمات دولية غير حكومية). وتتبع اللجنة من بين هذه الإصابات أكثر من ٣٠٠ حادث ووثقتها أصيب خلالها المتظاهرون بجروح بالذخيرة الحية. وأصيب حوالي ١٣٤ شخصاً ممن أُطلق عليهم الرصاص في أجزاء متعددة من الجسم أو في أجزاء أخرى.

(ج) نجمت معظم الإصابات بالشظايا عن تشظي رصاص الذخيرة الحية. ويمكن أن يكون عدد صغير من الإصابات ناجماً عن شظايا معدنية من جراء ضربة مباشرة بعبوة الغاز المسيل للدموع.

(د) قُتل جندي إسرائيلي واحد في يوم الجمعة عندما كانت المظاهرات جارية خارج مواقع الاحتجاجات؛ انظر الفقرة ٩١.

(هـ) حوادث شملت صحفيين أو غيرهم من العاملين في وسائل الإعلام حققت فيها اللجنة أو وثقتها. ويرجح أن يكون المجموع أكبر من هذا العدد. انظر الفقرات ٧٢-٧٤.

(و) World Health Organization, Attacks on health care in the Gaza Strip, January–December 2018. انظر الفقرات ٦٩-٧١.

٣٨- وتفيد تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإصابة ٢٣ ٣١٣ فلسطينياً بجروح على يد القوات الإسرائيلية في سياق المظاهرات في عام ٢٠١٨، بما في ذلك الإصابات الناجمة عن استنشاق الغاز المسيل للدموع وعن العبوات، مما أسهم في أعلى حصيلة إصابات سُجلت في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ٢٠٠٥^(٨).

٣٩- وركزت اللجنة على التحقيق في الحوادث التي تنطوي على استعمال الذخيرة الحية.

خامساً- التحقيق في حوادث محددة

ألف- ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨

٤٠- انطلقت المظاهرات في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، وشارك فيها ذلك اليوم، حسب الروايات، ما بين ٤٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني، من الرجال والنساء والأطفال وكبار السن ونشطاء المجتمع المدني والنشطاء السياسيين والشخصيات العامة.

٤١- واحتشد المتظاهرون في خمسة مواقع رئيسية للتظاهر. وكانت الأجواء في البداية احتفالية، إذ شملت الأنشطة في الخيام قراءة الشعر وتنظيم حلقات دراسية ومحاضرات وأنشطة ثقافية ورياضية.

٤٢- وتجمّع معظم المتظاهرين في مخيمات العودة الخاصة بهم على طول شارع جكر الذي يقع بمحاذاة السياج الفاصل على بعد ٣٠٠ متر تقريباً. واقترب بعض المتظاهرين من الجدار، وكانوا واقفين أو جالسين أو مستلقين أرضاً. وألقى بعض المتظاهرين الموجودين بالقرب من السياج الحجارة وأحرقوا إطارات ولوحوا أعلاماً فلسطينية. ولم تخلص اللجنة إلى أن المتظاهرين كانوا مسلحين.

٤٣- وفي التاسعة صباحاً، ردت قوات الأمن الإسرائيلية على المظاهرات بالذخيرة الحية.

٤٤- وفيما يلي بعض القتلى والمصابين في ٣٠ آذار/مارس المشمولين بتحقيقات اللجنة:

(أ) في موقع المظاهرات في البريج:

• محمد عبيد (٢٤ عاماً)

كان محمد لاعب كرة قدم. وفي حوالي الساعة التاسعة صباحاً، أطلقت القوات الإسرائيلية النار عليه برصاصة واحدة في الرجلين عندما كان يمشي وحيداً على بعد ١٥٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل. وأُنتج جروحه مساره الكروي.

• تلميذ (١٦ عاماً)

أصابته القوات الإسرائيلية تلميذاً برصاصة في وجهه عندما كان يوزع شطائر على المتظاهرين على بعد ٣٠٠ متر من السياج الفاصل. وأصيب التلميذ بإعاقة سمعية دائمة.

• عبد الحواري (٤١ عاماً)

كان عبد مقيماً في مخيم النصيرات للاجئين. وقتلته القوات الإسرائيلية بطلقة نارية في بطنه عندما كان واقفاً مع حشد من المتظاهرين على بعد ١٥٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل.

(٨) www.ochaopt.org/content/2018-more-casualties-and-food-insecurity-less-funding-humanitarian-aid

- ناجي أبو حجير (٢٤ عاماً)
قُتل ناجي، الذي كان ميكانيكياً من مخيم البريج للاجئين، برصاصة أطلقتها القوات الإسرائيلية أصابته في بطنه وهو واقف وملثف بعلم فلسطين على بعد ٣٠٠ متر من السياج الفاصل.
- يوسف الكرنز (١٩ عاماً)
أصابته القوات الإسرائيلية يوسف، وهو طالب صحفي، برصاصتين متتاليتين في رجله. وكان يرتدي سترة زرقاء كُتب عليها "Press" وأصيب وهو يصور المظاهرات على بعد ٨٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل. وأسفرت الإصابة عن بتر رجله اليمنى.
- (ب) في موقع المظاهرات في شمال غزة:
- محمد كمال النجار (٢٥ عاماً)
قُتل محمد، القادم من جباليا، بعد أن أطلقت القوات الإسرائيلية النار عليه في بطنه عندما كان يقترب من صديق أصيب بجروح على بعد ٥٠ متراً تقريباً من السياج، ويرمي الحجارة على الجنود الإسرائيليين.
- ثائر رابعة (٣٠ عاماً)
أصابته القوات الإسرائيلية ثائر، القادم من جباليا، بطلق ناري في فخذه على بعد حوالي ٣٠ متراً من السياج الفاصل. وتوفي بعد أسبوع من ذلك متأثراً بجروحه.
- محمد العجوري (١٧ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على محمد، وهو طالب عداء، وأصابته في مؤخرة رجله اليمنى عندما كان يوزع البصل على المتظاهرين للتخفيف من أعراض الغاز المسيل للدموع، على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من السياج. وأسفرت الإصابة عن بتر رجله.
- عبد الفتاح نبي (١٨ عاماً)
قتلت القوات الإسرائيلية عبد الفتاح، وهو من بيت لاهيا، عندما أطلقت النار على مؤخرة رأسه وهو يجري حاملاً إطاراً ومبتعداً عن السياج الفاصل الذي كان يبعد عنه بمسافة ٤٠٠ متر تقريباً.
- بادر الصباغ (١٩ عاماً)
قتلت القوات الإسرائيلية بادر، وهو من جباليا، بعد أن أطلقت عليه النار في الرأس وهو واقف يدخن سيجارة على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل.
- (ج) في موقع المظاهرات في مدينة غزة:
- تلميذ (١٣ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على تلميذ في رجله وهو يقف في حشد من الناس في شارع جكر، على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل.

(د) في موقع المظاهرات في خان يونس:

- تلميذة (١٣ عاماً) ومروان قديح (٤٥ عاماً) وجريخان آخراڻ
أصابته القوات الإسرائيلية تلميذة بشظايا الرصاص. ولما كانت ممددة أرضاً، حاول أربعة رجال إجلاءها. لكن القوات الإسرائيلية أطلقت النار على ثلاثة منهم، فقتلت مروان قديح (٤٥ عاماً)، وهو من قرية خزاعة، وأصابته باع بطاطس ورجلاً آخر في الرجلين. وأسفرت الإصابة عن بتر رجل أحد المنقذين.
- جهاد أبو جاموس (٣٠ عاماً)
قتلت القوات الإسرائيلية جهاد، الذي كان يقيم في بني سهيلا، بطلقة نارية في رأسه وهو على بعد حوالي ٣٠٠ متر من السياج الفاصل.

(هـ) في موقع المظاهرات في رفح:

- أمين أبو معمر (٢٥ عاماً)
قُتل أمين، وهو من حي الصوفي، بعد أن أطلقت عليه القوات الإسرائيلية النار في بطنه وهو واقف في حشد على بعد ٦٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل.
- مريم أبو مطر (١٦ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على مريم، وهي تلميذة من رفح، وأصابته في رجلها عندما كانت واقفة مع مجموعة صغيرة من الفتيات يلوحن بالأعلام الفلسطينية، على بعد ٥٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل.
- علاء دالي (٢١ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على علاء، وهو عضو في فريق الدراجين الفلسطيني، وأصابته في رجله وهو واقف يحمل دراجته الهوائية، مرتدياً لباس الدراجين، وينظر إلى المتظاهرين، على بعد حوالي ٣٠٠ متر من السياج الفاصل. وأسفرت الإصابة عن بتر رجله اليمنى ليتوقف مساره كدراج.

٤٥ - وأوقعت قوات الأمن الإسرائيلية جرحى من بين المتظاهرين على بعد كيلومتر من السياج الفاصل. وفي إحدى الحالات، أطلقت القوات النار على طالب عمره ٢١ عاماً وأصابته في رجله بعد مرور بضع دقائق على وصوله إلى موقع المظاهرات في البريج.

٤٦ - وعموماً، أوقعت القوات الإسرائيلية في المظاهرات التي نُظمت في ٣٠ آذار/مارس ١٨ قتيلاً و٧٠٣ جرحى بالذخيرة الحية؛ وأصيب ٦٢ شخصاً آخرين بجروح من جراء شظايا الرصاص أو شظايا أخرى. ويبلغ أصغر مصاب سنتين من العمر جرح في رأسه؛ أما أكبر مصاب فامرأة تبلغ من العمر ٧١ عاماً أُطلق عليها الرصاص في الرجلين.

باء- ٣١ آذار/مارس - ١٣ أيار/مايو ٢٠١٨

٤٧- خلال الأسابيع التي أعقبت ذلك، نُظمت مظاهرات كل يوم جمعة في المواقع الرئيسية الخمسة. وألقى أقلية من المتظاهرين الحجارة وأحرقوا الإطارات وقطعوا وأزالوا لفائف الأسلاك الشائكة على جانب غزة من السياج الفاصل. وابتداءً من نيسان/أبريل، أرسل بعض المتظاهرين طائرات ورقية أو بالونات تحمل أقمشة أو قطع فحم مشتعلة ملفوفة بأسلاك رقيقة صوب إسرائيل، مما أدى إلى الإضرار بممتلكات إسرائيلية من بينها الأراضي الزراعية.

٤٨- وشرعت جهات أعلنت نفسها "وحدات"، بعضها عبر صفحاته على فيسبوك، في تنظيم أنشطة من قبيل إطلاق الطائرات الورقية الحارقة، أو قطع الأسلاك الشائكة، أو إحراق الإطارات. ولم تجد اللجنة أي دليل على أن جماعات مسلحة وجهت تلك الوحدات أو نسقتها.

٤٩- واستمرت القوات الإسرائيلية في استعمال الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، مما أدى إلى قتل وجرح مدنيين، من بينهم أطفال وصحفيون وأخصائيون صحيون، وإصابة العديد منهم بإعاقات دائمة.

جيم- ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨

٥٠- تقرر أن تتزامن مظاهرات ١٤ أيار/مايو مع افتتاح سفارة الولايات المتحدة في القدس والذكرى السنوية السبعين للنكبة. وتفيد التقارير بأن ما بين ٣٥ ٠٠٠ شخص و ٤٠ ٠٠٠ شخص شاركوا في المظاهرات التي نُظمت، تحت شعار "عودة المليون"، في المواقع الأصلية الخمسة وفي ثمانية مواقع مؤقتة إضافية.

٥١- وفي اليوم السابق لذلك، ادعى جيش الدفاع الإسرائيلي في شريط فيديو بالإنكليزية، بُث في ١٤ أيار/مايو، أن "منظمة حماس الإرهابية تخطط لإرسال إرهابيين مسلحين في صفوف ٢٥٠ ٠٠٠ مشاغب عنيف للاحتشاد عند حدود إسرائيل مع غزة واختراقها ودخول البلدات الإسرائيلية". وأضاف أن حماس "تخطط لتنفيذ مجزرة في إسرائيل. وأن جيش الدفاع الإسرائيلي لن يسمح لها بذلك".

٥٢- وفي جميع المواقع، احتشدت جموع كبيرة من المتظاهرين العزل حول الخيام وفي العراء بين شارع جكر والسياج الفاصل. وعمد كثير منهم، ولا سيما الذكور الشباب ومتوسطي العمر، إلىلقاء الحجارة وإطلاق شعارات وإحراق إطارات ملأ دخالها السماء. وقطع بعض المتظاهرين لفائف الأسلاك الشائكة أو سحبوها أو اقتربوا من السياج الفاصل. وفي حادث سُجل في موقع البريج، عبر متظاهران السياج الفاصل وأضرما النار في حافة خالية ثم ركضا عائدين نحو السياج.

٥٣- وردت القوات الإسرائيلية طوال اليوم على المتظاهرين بالذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع.

٥٤- وفي ١٤ أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على سبعة أطفال وقتلتهم: فتاة اسمها وصال خليل (١٤ عاماً)، وستة فتيان هم: عز الدين السماك (١٣ عاماً)؛ وسعيد الخير (١٥ عاماً)؛ وأحمد الشاعر (١٥ عاماً)؛ وطلال مطر (١٥ عاماً)؛ وسعدي أبو صلاح (١٦ عاماً)؛ وإبراهيم الزرقعة (١٧ عاماً).

٥٥ - وشملت الإصابات الأخرى:

(أ) في مواقع المظاهرات في مدينة غزة:

- ياسر حبيب (٢٤ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على ياسر، وهو من مدينة غزة، وأصابته في العنق عندما كان على بعد حوالي ١٠٠ متر من السياج يلقي الحجارة على الجنود الإسرائيليين ويحرق الإطارات. وتوفي في ٢٥ أيار/مايو.
- علاء الخطيب (٢٧ عاماً)
كان علاء، وهو من مدينة غزة، ضمن مجموعة من الشبان والشابات الذين عبروا لفائف الأسلاك الشائكة واقتربوا من السياج الفاصل وهم يصرخون "الله أكبر". وأطلقت القوات الإسرائيلية النار على علاء في رأسه. وتوفي في اليوم نفسه.
- حسين أبو عويضة (٤١ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على حسين، وهو بائع مواد غذائية من مدينة غزة، وأصابته في ظهره عندما كان واقفاً على بعد ٢٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل. وتوفي متأثراً بجروحه بعد ذلك بأسبوعين.
- تلميذ (١٦ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على تلميذ من الشجاعة في مدينة غزة وأصابته في رجله بالذخيرة الحية عندما كان على بعد ٨٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل. وخضع لثلاث عمليات بتر في رجل واحدة.
- نجار (٥٨ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على نجار في رجله وهو يقف على بعد ٣٠٠ متر من السياج الفاصل. وأسفرت الإصابة عن بتر رجله.
- مصمم رسوم (٢٦ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على مصمم رسوم من مدينة غزة في بطنه عندما كان على بعد حوالي ١٥٠ متراً من السياج الفاصل. وأصيب إصابة بليغة أصبح عاجزاً بسببها عن الإنجاب إلى الأبد.

(ب) في مواقع المظاهرات في شمال غزة:

- طالب متخصص في المحاسبة (٢٣ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على الطالب وأصابته في رجله وهو واقف على بعد ٢٠٠ متر على الأقل من السياج الفاصل يحمل علماً فلسطينياً. وأسفرت الإصابة عن بتر رجله.
- محمد النجار (٣٣ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على محمد، وهو ضابط في الشرطة البحرية، وأصابته في صدره وأردته قتيلاً، عندما كان جالساً مع صديق على تلة، على مسافة تبعد بحوالي ٥٠٠ متر عن السياج الفاصل.

- طالب جامعي (٢٢ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على الطالب في وركه الأيمن عندما كان واقفاً وحيداً على بعد ١٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل وحول عنقه علم فلسطيني وفي يده علم آخر. وأسفرت الإصابة عن بتر رجله إلى حد الجزء الأسفل من وركه.
 - محمود جندي (٢٠ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على محمود، وهو طالب يدرس الصحافة من مدينة غزة، وأصابته في رجله عندما كان يصور المظاهرات بهاتفه المحمول على بعد ٥٠ متراً من السياج الفاصل. ثم قتلت القوات الإسرائيلية برصاصة في الظهر عندما كان متمدداً أرضاً.
 - (ج) في موقع المظاهرات في رفح:
• علي خفاجة (٢١ عاماً)
قتلت القوات الإسرائيلية علياً، وهو طالب جامعي من رفح، برصاصة في الرأس عندما كان يتحدث في الهاتف على بعد ١٥٠ متراً من السياج الفاصل.
 - (د) في موقع المظاهرات في خان يونس:
• محمود أبو طعيمة (٢٣ عاماً)
قتلت القوات الإسرائيلية محموداً، الذي كان يقيم في خان يونس، برصاصة في الرأس عندما كان على بعد حوالي ١٥٠ متراً من السياج الفاصل.
- ٥٦- وقابلت اللجنة صحفياً دولياً كان يغطي المظاهرات في موقع ملكة، وصف ما رآه ذلك اليوم كالاتي:
- إن ما شد الانتباه هو عدد المصابين. وإطلاق الرصاص بتأن ودقة. فكلما مرت دقائق معدودات ... يسمع المرء صوت طلقة نارية ويرى شخصاً يسقط أرضاً. ثم طلقة نارية أخرى فشخصاً آخر يسقط أرضاً. وهكذا دواليك على مدى ساعات ...
- رأيت رجلاً أصيب برصاصة في الحنجرة، لم أر لحظة الإصابة، لكنني رأيت عاقبتها. كان الرجل ملطخاً بالدماء. ورأيت رجلاً أصيب برصاصة في الرأس ...
- كان هناك سيل لا ينقطع من الأجساد الملطخة بالدماء تُحمل نحو سيارات الإسعاف. كان المشهد سريالياً لا يتوقف. ثم أصبح الأمر عادياً تقريباً من كثرة تكراره. فبعد كل طلقة، يقع شخص أرضاً ويحمل أشخاص آخرون جسده بعيداً.
- كان عدد الجرحى مذهلاً. لا أستطيع ذكر عدد من رأيت من الأشخاص المصابين بالرصاص لكثرتهم. لقد غطيت الحروب في سوريا واليمن وليبيا. لكنني لم أر قط مشهداً كهذا. إطلاق الرصاص بتأن ودقة. كان الأمر مروعاً بحق ...
- ٥٧- وحققت اللجنة في حادث وقع خلال المظاهرات في مستهل ظهر يوم ١٤ أيار/مايو يمكن أن يُعتبر "مشاركة مباشرة في أعمال القتال". فبالقرب من مقبرة الشهداء (شمال غزة)، عمد شخص يرتدي زياً مدنياً، على بعد بضعة أمتار من مجموعة كبيرة من المتظاهرين الذين كانوا يشجعونه، إلى إطلاق النار من بندقية صوب الجانب الإسرائيلي من السياج الفاصل على بعد ٥٠ إلى ٧٠ متراً من السياج، وسط الدخان الكثيف المتصاعد من الإطارات المحترقة.

ولم يتأكد إن كان ذلك الشخص ينتمي إلى مجموعة من المقاتلين. وردت القوات الإسرائيلية على هذا الاعتداء بالقصف بالدبابات وإطلاق النار طيلة ٤٠ دقيقة تقريباً، مما أسفر عن قتل ٢١ شخصاً، من بينهم ٨ أشخاص يُزعم أنهم أعضاء في جماعات مسلحة، ومساعد طبي وطفلان: سعيد محمد أبو الخير (١٥ عاماً) وإبراهيم أحمد علي الزرقا (١٧ عاماً).

٥٨- وإجمالاً، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٦٠ متظاهراً في ١٤ أيار/مايو، وهو أكبر عدد من القتلى في غزة منذ عملياتها العسكرية هناك في عام ٢٠١٤. وأطلق القناصة الرصاص على ١٦٢ ١ شخصاً على الأقل بالذخيرة الحية؛ وأصيب ١٤١ شخصاً بجروح من جراء شظايا الرصاص أو شظايا أخرى.

٥٩- وغرقت مستشفيات غزة بالفعل من تدفق أعداد كبيرة من القتلى والجرحى. وكابد الأخصائيون الطبيون من أجل علاج الجرحى. ووفقاً لطبيب دولي كان يعمل في مستشفى ذلك اليوم، ”بدأت سيارات الإسعاف تصل الواحدة تلو الأخرى كل ١٠ ثوان يحمل كل منها مصاباً واحداً إلى أربعة مصابين. وغُلبت وحدتا الإصابات والانتقاء على أمرهما، ثم عمت الفوضى ... وتتالى وصول المصابين إصابات مروعة“.

٦٠- وأصيب ذلك اليوم جندي إسرائيلي بجروح طفيفة، يقال إنها ناجمة عن حجرة.

دال- منتصف أيار/مايو - ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

٦١- تغيرت طبيعة المظاهرات بعد أحداث العنف التي وقعت في ١٤ أيار/مايو. وفي معظم أيام الجمعة، كان عدد الأشخاص الموجودين في مواقع المظاهرات يتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ شخص. وزاد استخدام الطائرات الورقية الحارقة خلال أشهر الصيف. وفي آب/أغسطس، عقب اشتباكات بين صيادي الأسماك والبحرية الإسرائيلية العاملة على فرض الحصار، بدأت تُنظم احتجاجات أسبوعية في موقع شاطئ زيكيم.

هاء- ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

٦٢- حضر حوالي ١٥ ٠٠٠ شخص المظاهرات التي نُظمت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، احتفالاً بالأسبوع التاسع والعشرين للمظاهرات، وشاركوا في أنشطة تحت الخيام التي كانت ترفرف عليها الأعلام الفلسطينية. وفي جميع المواقع، عمدت أقلية من المتظاهرين إلى إحراق إطارات السيارات بالقرب من السياج وإلقاء الحجارة وإطلاق طائرات ورقية وبالونات حارقة وقطع لفائف الأسلاك الشائكة.

• أحمد أبو نعيم (١٧ عاماً)

٦٣- في عصر ذلك اليوم، شرق الريح، عمدت مجموعة من المتظاهرين إلى قطع السياج الفاصل بالسواطير والفؤوس ومقصات الأسلاك. وعبر حوالي ٢٠ متظاهراً السياج ودخلوا إلى الأراضي الإسرائيلية. وأطلقت القوات الإسرائيلية النار عليهم بالذخيرة الحية. وتراجع معظمهم إلى غزة، لكن أحمد، القادم من مخيم النصيرات للاجئين، بقي في الجانب الإسرائيلي مع متظاهرة واحدة أخرى على الأقل. وتدعي القوات الإسرائيلية أن أحمد اقترب من جندي إسرائيلي وفي يده سكين، فأطلقت عليه القوات الإسرائيلية النار على مسافة قريبة. لكن شهود العيان قدموا

روايات متضاربة. فقال أحدهم إن جنوداً إسرائيليين اقتربوا من أحمد الذي كان أعزل ممدداً أرضاً؛ وعندما مد يده إلى سلاح أحدهم أطلق عليه الجندي النار مرات متعددة في الصدر وعلى الشهادة التي كانت معه في الرجل. بيد أن شاهداً آخر أفاد بإصابة أحمد وهو يلوذ بالفرار.

٦٤ - وبالنظر إلى اختلاف الروايات، تعذر على اللجنة أن تتوصل إلى استنتاج بشأن ما إذا كان أحمد يشكل تهديداً وشيكاً بإزهاق أرواح الجنود الإسرائيليين أو إصابتهم بجروح خطيرة عندما أطلقوا النار عليه.

٦٥ - واستعملت القوات الإسرائيلية في جميع المواقع ذلك اليوم الذخيرة الحية والرصاص المغلف بالمطاط والغاز المسيل للدموع، مما أسفر عن مقتل سبعة متظاهرين. وجرح ١٣٦ شخصاً آخرين على الأقل بالذخيرة الحية، و ٥٠ شخصاً آخرين بشظايا الرصاص أو الشظايا الأخرى.

سادساً - الفئات المشمولة بالحماية

ألف - الأطفال

٦٦ - يتمتع الأطفال بحماية خاصة بموجب القانون الدولي. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٣٤ طفلاً خلال المظاهرات في عام ٢٠١٨. ومنهم الأطفال التالية أسماؤهم:

- إبراهيم أبو شعر (١٧ عاماً)
في ٣٠ آذار/مارس، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على إبراهيم، وهو بائع حلوى من رفح، في مؤخرة رأسه على مسافة ١٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل عندما كان عائداً أدراجه بعد أن ألقى ورفيقه الحجارة على الجنود الإسرائيليين. وتوفي حينها تقريباً.
- محمد أيوب (١٤ عاماً)
في ٢٠ نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على محمد، وهو من مخيم جباليا للاجئين، في الرأس وهو على بعد حوالي ٢٠٠ متر من السياج الفاصل. وتوفي في اليوم نفسه.
- عز الدين السماك (١٣ عاماً)
في ١٤ أيار/مايو، أطلق جنود القوات الإسرائيلية النار على عز الدين، وهو من مخيم البريج للاجئين، وأصابوه في بطنه بعد أن ألقى عليهم الحجارة رفقة صديقين. وكان وقت إطلاق النار عليه جالساً يستريح مديراً ظهره للسياس الفاصل الذي كان على مسافة ١٥٠ متراً. وتوفي في وقت لاحق من ذلك اليوم.
- وصال الشيخ خليل (١٤ عاماً)
في ١٤ أيار/مايو، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على وصال، وهي من مخيم المغازي للاجئين، وأصابته في رأسها عندما كانت على بعد ١٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل، بعد أن اقتربت منه عدة مرات لتعليق علم فلسطيني عليه. وتوفيت على الفور.

- بلال الأشرم (١٧ عاماً)
في ١٥ أيار/مايو، كان بلال، وهو من مخيم النصيرات للاجئين، يلقي الحجارة على الجنود الإسرائيليين عندما أطلقوا النار عليه مرتين في القدم والصدر وهو يلوذ بالفرار، على بعد ١٥٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل. وأعلن عن وفاة بلال لدى وصوله إلى المستشفى.
- هيثم الجمل (١٤ عاماً)
في ٨ حزيران/يونيه، قتلت القوات الإسرائيلية هيثم، وهو من رفح، برصاصة واحدة في بطنه عندما كان واقفاً في حشد ينظر إلى القوات الإسرائيلية وهي تطلق الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين.
- ياسر أبو النجا (١١ عاماً)
في ٢٩ حزيران/يونيه، قتلت القوات الإسرائيلية ياسر، وهو من خان يونس، برصاصة في الرأس عندما كان مختبئاً مع صديقين خلف خاوية، على بعد ٢٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل. وكان الأطفال يغنون شعارات وطنية في وجه القوات الإسرائيلية.
- عثمان حلس (١٤ عاماً)
في ١٣ تموز/يوليه، قتلت القوات الإسرائيلية عثمان، وهو من الشجاعية، برصاصة في الصدر عندما كان يحاول تسلق السياج الفاصل في موقع ملكة. ولم يكن عثمان يحمل أي شيء في يديه. وتوفي في اليوم نفسه.
- مؤمن الهمص (١٦ عاماً)
في ٢٧ تموز/يوليه، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على مؤمن، وهو من رفح، وأصابته في الصدر. ووفقاً لشاهد عيان، كان مؤمن يحمل علماً فلسطينياً. ووفقاً لشاهد عيان آخر كان مؤمن ضمن مجموعة من الشباب والفتيان يقطعون لفائف الأسلاك الشائكة داخل غزة. وتوفي مؤمن في اليوم التالي.
- معاذ الصوري (١٥ عاماً)
في ٣ آب/أغسطس، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على معاذ، وهو من مخيم النصيرات للاجئين، في بطنه وهو على بعد ١٦٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل. وتوفي في اليوم التالي.
- صهيب أبو كاشف (١٦ عاماً)
في ٣ آب/أغسطس، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على صهيب، وهو من خان يونس، وأصابته في العنق. ووفقاً لأحد المصادر، عبر صهيب لفائف الأسلاك الشائكة داخل غزة وألقى الحجارة على القوات الإسرائيلية. وتوفي في ١٥ أيلول/سبتمبر.
- بلال خفاجة (١٦ عاماً)
في ٧ أيلول/سبتمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على بلال، وهو من رفح، وأصابته في صدره وهو يسير نحو السياج الفاصل على بعد ٣٠٠ متر تقريباً. وتوفي في اليوم نفسه.

- أحمد أبو طيور (١٦ عاماً)
قديم أحمد من رفح. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار عليه في الفخذ وهو يرقص رقصة تقليدية فلسطينية وحده رافعاً يديه على بعد ١٥ متراً تقريباً من السياج الفاصل، مما أدى إلى قطع شريانه الفخذي. وتوفي في اليوم التالي.
 - محمد الحوم (١٤ عاماً)
في ٢٨ أيلول/سبتمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على محمد، وهو من مخيم البريج، في صدره عندما كان يهرب بعيداً عن السياج الفاصل. وأصابته الرصاصة في القلب؛ وتوفي في اليوم نفسه.
 - ناصر مصبح (١١ عاماً)
قديم ناصر من خان يونس. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار عليه في مؤخرة رأسه وهو يقف على بعد ٢٥٠ متراً من السياج الفاصل. وتوفي في اليوم نفسه.
 - فارس السرساوي (١٣ عاماً)
قديم فارس من مدينة غزة. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار عليه في صدره عندما كان على بعد ١٠ أمتار تقريباً من السياج الفاصل. وكان فارس ضمن مجموعة من الشباب يُجْزَوْنَ الإطارات نحو السياج. وتوفي في اليوم نفسه.
 - محمد جحجوح (١٦ عاماً)
في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على محمد، وهو من مدينة غزة، وأصابته في العنق عندما كان واقفاً في حشد على بعد ١٥٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل. وتوفي في اليوم نفسه.
- ٦٧- وخلصت اللجنة إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية استعملت القوة المميتة ضد أطفال لم يشكلوا تهديداً وشيكاً بإزهاق أرواح جنودها أو إصابتهم بجروح خطيرة. وأطلق الرصاص على أربعة أطفال وهم يمشون أو يفرون بعيداً عن السياج.
- ٦٨- وكان من السهل تمييز عدة أطفال عن غيرهم وقت إطلاق النار عليهم. وترى اللجنة أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن القناصة الإسرائيليين أطلقوا النار عليهم عمداً وهو يعلمون أنهم أطفال.

باء- الموظفون الطبيون

- ٦٩- الأرض الفلسطينية المحتلة هي أحد أخطر الأماكن في العالم على الأخصائيين الصحيين. وخلال المظاهرات، قتلت القوات الإسرائيلية ثلاثة مساعدين طبيين يحملون علامات واضحة:

- موسى أبو حسنين (٣٥ عاماً)
في ١٤ أيار/مايو، قتلت القوات الإسرائيلية موسى، الذي كان يرتدي سترة مسعف واضحة للغاية، برصاصة في الصدر على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل. وقبيل ذلك كان يعالج المتظاهرين الجرحى بالقرب من مقبرة الشهداء في شمال غزة. ولفظ أنفاسه في الطريق إلى المستشفى.
- رزان النجار (٢٠ عاماً)
في ١ حزيران/يونيه، أصابت رصاصة قناص إسرائيلي رزان في صدرها، وهي من أفراد جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، كانت ترتدي حينها سترة مساعدة طبية وتقف رفقة مساعدين طبيين متطوعين آخرين على بعد ١١٠ أمتار من السياج الفاصل، في موقع خراعة، شرق خان يونس. وتوفيت في المستشفى.
- عبد الله القططي (٢٢ عاماً)
في ١٠ آب/أغسطس، في رفح، قتلت القوات الإسرائيلية عبد الله الذي كان يرتدي سترة مساعد طبي بيضاء ويحمل حقيبة حمراء فيها مستلزمات الإسعاف الأولي، برصاصة في الصدر عندما كان يسعف متظاهراً مصاباً بالقرب من السياج الفاصل. وتوفي في اليوم نفسه.
- ٧٠- وأصابت القوات الإسرائيلية أيضاً ٤٠ أخصائياً صحياً بجروح بالذخيرة الحية خلال المظاهرات.
- مساعد طبي متطوع من رفح
في ٦ نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار في رفح على مساعد طبي في مؤخرة رجله عندما وضع متظاهراً جريحاً على حماله في الجزء الخلفي من سيارة الإسعاف، على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من السياج.
- مساعد طبي متطوع من رفح (٣٨ عاماً)
في ١٣ نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار في رفح على مساعد طبي سائق سيارة إسعاف، كان يرتدي زي مساعد طبي يميزه بوضوح، وأصابته في مؤخرة رجله عندما كان يمشي وحيداً يحمل حماله فارغة على بعد ٢٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل.
- الدكتور طارق لوباني (٣٧ عاماً)
في ١٤ أيار/مايو، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على طارق لوباني، وهو طبيب يحمل الجنسيين الكندية والفلسطينية، عندما كان واقفاً مع مساعدين طبيين لابساً ملابس الطاقم الطبي. واخترت الرصاصة رجله.
- مساعدة طبية متطوعة (٢١)
في آب/أغسطس ٢٠١٨، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على مساعدة طبية متطوعة كانت ترتدي زي المساعدين الطبيين، وأصابتها في الصدر بالذخيرة الحية عندما كانت تقترب من مجموعة من المتظاهرين الجرحى.

- مساعد طبي من خان يونس
في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، في خان يونس، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على مساعد طبي يرتدي ملابس تميزه بوضوح، وأصابته في مؤخرة رجله عندما كان يعالج متظاهراً جريحاً بالقرب من شارع جكر. ويُحتمل أن تُبتر رجله.
- ٧١- وخلصت اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن القناصة الإسرائيليين تعمّدوا إطلاق النار على الأخصائيين الصحيين، على الرغم من رؤيتهم يرتدون ملابس تبين بوضوح أنهم يحملون تلك الصفة.

جيم - الصحفيون

- ٧٢- في الفترة الممتدة بين ٣٠ آذار/مارس و ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قتلت القوات الإسرائيلية صحفيين وأصاب ٣٩ آخرين بجروح بالذخيرة الحية عندما كانوا يغطون المظاهرات.
- ٧٣- وأطلق القناصة الإسرائيليون الرصاص على أربعة صحفيين وأصابوهم في البطن، وهم يرتدون سترات تحمل عبارة "Press":
- ياسر مرتجى (٣٠ عاماً)
في ٦ نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار في موقع خان يونس على ياسر، وهو صحفي من مدينة غزة، وأصابته في بطنه عندما كان يصور المظاهرات من أجل فيلم وثائقي. وكان يرتدي خوذة زرقاء وسترة واقية من الرصاص زرقاء داكنة تحمل بوضوح عبارة "Press". وتوفي في اليوم التالي.
- أحمد أبو حسين (٢٤ عاماً)
في ١٣ نيسان/أبريل، أطلق قناص إسرائيلي النار في موقع شمال غزة على أحمد، وهو صحفي من مخيم جباليا للاجئين، وأصابه في أسفل البطن بينما كان يلتقط صوراً فوتوغرافية للمظاهرات، على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل. وكان يرتدي خوذة زرقاء وسترة زرقاء تحمل بوضوح عبارة "Press". وتوفي بعد ١٢ يوماً من ذلك متأثراً بجروحه.
- مصور صحفي مستقل (٢٤ عاماً)
في ٣٠ آذار/مارس، أطلقت القوات الإسرائيلية النار مرتين على مصور صحفي مستقل من خان يونس، كان يرتدي سترة زرقاء تحمل بوضوح عبارة "Press"، وأصابته في أسفل البطن وفي الظهر بينما كان واقفاً يستريح مع مصورين صحفيين آخرين تابعين لوكالات دولية للأنباء على بعد ٣٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل. ونجا الصحفي من الموت.
- صحفي (٣٤ عاماً)
في ١٤ أيار/مايو، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على صحفي من خان يونس في أسفل البطن بموقع ملكة، عندما كان على بعد ١٥٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل. وكان يرتدي خوذة زرقاء وسترة زرقاء تحمل بوضوح عبارة "Press". ونجا من الموت بعد أن تلقى علاجاً طبياً مكثفاً.

٧٤- وخلصت اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن القناصة الإسرائيلية تعمّدوا إطلاق النار على الصحفيين، على الرغم من رؤيتهم يرتدون ملابس تبين بوضوح أنهم يحملون تلك الصفة.

دال- الأشخاص ذوو الإعاقة

٧٥- يحق للأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على حماية خاصة بموجب القانون الدولي. وحققت اللجنة في عدد من الحالات التي تنطوي على دلالة رمزية بشأن أشخاص ذوي إعاقة قتلتهم القوات الإسرائيلية.

- فادي أبو سلمي (٢٩ عاماً، مبتور الرجلين)
بُترت رجلًا فادي، وهو من خان يونس، عقب غارة جوية إسرائيلية في عام ٢٠٠٨. وفي ١٤ أيار/مايو، أطلق القناصة الإسرائيليون النار عليه في الصدر، بموقع الاحتجاج في عبسان الجديدة، حيث كان يجلس في كرسيه المتحرك مع صديقين على بعد حوالي ٣٠٠ متر من السياج الفاصل. وتوفي على الفور.
- أحمد أبو عقل (٢٤ عاماً، يمشي بعكازين)
كان أحمد، وهو من مخيم جباليا للاجئين، يمشي بعكازين بعد أن أصابته القوات الإسرائيلية بجروح أثناء مظاهرة في عام ٢٠١٧. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار عليه في مؤخرة رأسه عندما كان جالساً على تلة على بعد ١٥٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل. وتوفي في اليوم نفسه.
- محمد عبد النبي (٢٧ عاماً، يمشي بعكازين)
كان محمد، وهو من مخيم جباليا للاجئين، يمشي بعكازين. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قتله القوات الإسرائيلية برصاصة في الرأس على بعد حوالي ٢٠٠ متر من السياج الفاصل.

٧٦- وخلصت اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن القناصة الإسرائيليون تعمّدوا إطلاق النار على هؤلاء المتظاهرين، على الرغم من رؤيتهم يعانون من إعاقات ظاهرة.

٧٧- وأطلقت القوات الإسرائيلية النار أيضاً على نحو غير مشروع على متظاهرين آخرين من ذوي الإعاقة.

- شادي الكاشف (٢٣ عاماً، ذو إعاقة سمعية)
قديم شادي من رفح. وكان أصم. وفي ٣٠ آذار/مارس، أطلق القناصة الإسرائيليون النار على رأسه. ووفقاً لما ذكره أحد الشهود، كان شادي واقفاً على بعد حوالي ١٥٠ متراً من السياج الفاصل. وتوفي في ٥ نيسان/أبريل.
- تحرير وهبة (١٨ عاماً، ذو إعاقة سمعية)
كان تحرير أصم. وفي ١ نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار عليه في مؤخرة الرأس وأصابته برصاصة واحدة في موقع المظاهرات بخزاعة. وكان على بعد ١٥٠ متراً على الأقل من السياج الفاصل. وتوفي في ٢٣ نيسان/أبريل.

هاء- بتر الأطراف والإصابات الأخرى التي تغير مجرى الحياة

٧٨- أدى استعمال القوات الإسرائيلية الذخيرة الحية إلى إلحاق إصابات بالمتظاهرين غيرت مجرى حياتهم. فقد أصيب حوالي ٢١ شخصاً بالشلل من جراء إصابات في العمود الفقري، وفقد ٩ أشخاص البصر إلى الأبد.

٧٩- وتجاوز عدد الأشخاص الذين بُترت أطرافهم خلال المظاهرات مجموع المبتورين خلال النزاع بين إسرائيل وغزة طيلة عام ٢٠١٤. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان ١٢٢ متظاهراً قد خضعوا لعملية بتر الأطراف، من بينهم ٢٠ طفلاً وامرأة واحدة؛ وخضع ٩٨ شخصاً من المبتورين لعملية بتر الأطراف السفلى.

٨٠- وحققت اللجنة في عدة حالات تتعلق بمتظاهرين بُترت أطرافهم بعد أن أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار عليهم، فيما يلي بعضهم:

- عابد نوفل (١١ عاماً)
في ١٧ نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على عابد، وهو تلميذ من مخيم البريج للاجئين، بينما كان يلعب كرة القدم بالقرب من السياج الفاصل. وأسفرت الإصابة عن بتر رجله.
- عامل بناء (٢٦ عاماً)
في ٦ نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على عامل بناء من رفح عندما كان على بعد ٣٠٠ متر من السياج الفاصل. وأسفرت الإصابة عن بتر رجله. وبعد أن كان معيل أسرته أصبح عاجزاً عن العمل.
- أستاذ متقاعد (٦٣ عاماً)
في ١٣ نيسان/أبريل، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على أستاذ متقاعد وأصابته في رجله في البريج. وكان على بعد ٤٠٠ متر تقريباً من السياج الفاصل. وبُترت رجله في اليوم نفسه.
- مزارع (٣٨ عاماً) وعامل بناء (٣١ عاماً)
أطلقت القوات الإسرائيلية النار على شقيقين، أحدهما عامل بناء والآخر مزارع، وأصابتهما في الرجلين في يومين مختلفين بموقع المظاهرات نفسه. وبُترت رجلاهما مما أدى إلى عواقب وخيمة على أسباب معيشة أسرتهما.
- ٨١- وسببت القوات الإسرائيلية إعاقات دائمة للعديد من الأطفال الذين أصيبوا بالرصاص خلال المظاهرات وعددهم ٩٤٠ طفلاً. وحققت اللجنة في الحالات التالية:
- أحمد غانم (١٥ عاماً)
في ١ حزيران/يونيه، أطلق القناصة الإسرائيليون النار على أحمد، وهو تلميذ من مخيم البريج للاجئين، وأصابته في الجذع بينما كان يتحدث إلى متظاهرين آخرين على بعد ٢٨٠ متراً تقريباً من السياج الفاصل. وأزيل نصف رثته ونصف كبده بعد ذلك. ولا تتجاوز حظوظ استعادته الحركة في يده اليمنى ٣٠ في المائة.

• تلميذ (١٥ عاماً)

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار في موقع المظاهرات على الشاطئ في شمال غزة على تلميذ كان يقف على بعد حوالي ١٢٠ متراً من السياج الفاصل، وأصابته برصاصة في خصيته. ولا يستطيع الآن المشي أكثر من ٣٠ متراً، واضطُر إلى ترك المدرسة.

٨٢- وخلصت اللجنة إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت النار على عدد من المتظاهرين الذكور في أسفل البطن وفي الفخذ. وتلقت تقارير أيضاً عن نساء أُصبن بالرصاص في الفخذ. وأبلغ هؤلاء الضحايا اللجنة بأن من غير المرجح الآن أن يكون بوسعهم الإنجاب.

سابعاً- الأثر على قطاع الصحة في غزة

٨٣- إن نطاق وتعدد الإصابات التي سببتها قوات الأمن الإسرائيلية للمتظاهرين الفلسطينيين - مما يتطلب في الغالب عناية طبية متخصصة طويلة الأجل أو عمليات جراحية لتقويم العظام أو للقلب أو لعمليات جراحية تجميلية - يشكلان تحدياً لنظام الرعاية الصحية في أي بلد. وتواجه غزة ما يسميه أطباء بلا حدود حالة طوارئ صحية بطيئة^(٩)، إذ يعاني أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص من جروح ناجمة عن طلقات نارية بالذخيرة الحية، معظمها إصابات في الأطراف السفلى.

٨٤- وقال طبيب دولي يعمل في أحد مستشفيات غزة قابلته اللجنة، "من المذهل رؤية عدد الإصابات المتشابهة للغاية؛ والجروح الغائرة في الأرجل، حيث تُورَم الجلد والعضلات"، وتفتتت العظام، وأُتلقت الأوعية الدموية مما أدى إلى إصابات في الأوعية تعرض الطرف بأكمله للخطر".

٨٥- وتشكل حالات بتر الأطراف والإعاقة عبء رعاية ثقيلاً على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، وتؤثر تأثيراً غير متناسب في النساء والأمهات والبنات والأخوات. وبالنظر إلى مستوى الفقر وانعدام الأمن الغذائي غير المسبوق في غزة، يمكن أن يؤدي فقدان العائل إلى قيود مالية شديدة وآثار نفسية بالغة.

٨٦- وأثر العبء الكبير الناجم عن الإصابات التي وقعت أثناء الاحتجاجات في الرعاية الصحية لجميع سكان غزة. وفي أعقاب المظاهرات، أُجبرت المستشفيات على تحويل الموارد بعيداً عن الاحتياجات الطبية العادية، مثل علاج السرطان وعمليات التوليد والعمليات الروتينية، مما أدى إلى آثار بعيدة المدى. فقد ألغى أو أُجل حوالي ٨ ٠٠٠ عملية جراحية اختيارية، فتراكمت أعداد العمليات غير المنجزة وسيستغرق إنجازها سنوات.

٨٧- ومع تدهور النظام الصحي في غزة بسبب الحصار، بدأ الأطباء يحيلون الحالات التي تتطلب معدات وخبرات غير متاحة إلى المستشفيات في القدس الشرقية والضفة الغربية وفي الخارج. ورفضت السلطات الإسرائيلية والمصرية عدة طلبات واردة من أشخاص للخروج من غزة من أجل تلقي العلاج، أو أخرت الرد عليها أو لم تستجب لها، مما أسفر عن وفيات.

٨٨- وفي أوائل نيسان/أبريل، رفض منسق أعمال الحكومة في المناطق منح المتظاهرين الجرحى تأشيرات الخروج، مستنداً بالأساس إلى سياسة وزير الدفاع التي تقضي بحرمان أي شخص أصيب خلال المظاهرات من المرور.

٨٩- وعلى الرغم من أن المحكمة العليا في إسرائيل رفضت فيما بعد السياسة الشاملة المذكورة أعلاه، ظل المصابون في المظاهرات يواجهون تحديات كبيرة في الحصول على العلاج الطبي خارج غزة، كما يتضح من الحالة التالية:

• زكريا بشبش (١٤ عاماً)

في ٣٠ أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على زكريا، وهو من مخيم اللاجئين في المغازي، وأصابته في الظهر في موقع المظاهرات في البريج، وهو على بعد ١٠٠ متر على الأقل من السياج الفاصل. وأدت الطلقة النارية إلى ثقب في معدته ومعيه الغليظ، وشق في فقراته وألحقت ضرراً بإحدى كليتيه. وطلبت أسرته إذنًا بالخروج لمدة أسبوعين لالتماس علاج ينقذ حياته في مستشفى القديس يوسف في القدس الشرقية، الذي رتب له موعداً طبياً في ٤ حزيران/يونيه. لكن منسق أعمال الحكومة في المناطق رفض الطلب من دون ذكر الأسباب. ثم حاولت أسرته الحصول على مواعد طبية له في مصر والضفة الغربية؛ لكن المنسق لم يستجب لطلباتها. وفي ١٨ حزيران/يونيه، توفي زكريا من جراء الإلتان.

ثامناً- الأثر على إسرائيل

٩٠- لم يبلغ عن وفاة أو إصابة أي مدني إسرائيلي خلال المظاهرات أو من جرائها. ووفقاً لمصادر إسرائيلية، أصيب أربعة جنود إسرائيليين بجروح خلال المظاهرات.

٩١- وفي ٢٠ تموز/يوليه، أطلق قناص فلسطيني النار على الرقيب أفيغ ليفي من لواء جفعاي بينما كان بالقرب من السياج الفاصل قبالة كيبوتس كيسوفيم. ووفقاً لمصادر إسرائيلية، أُطلقت عليه النار من المنازل الأمامية في غزة.

٩٢- وأُلحقت أضرار بالغة بممتلكات مدنية إسرائيلية من جراء مئات الطائرات الورقية والبالونات الحارقة التي أُطلقت من قطاع غزة خلال المظاهرات. وسقط بعضها في مؤسسات تعليمية ومنازل فارغة؛ وأُحرق بعضها الآخر الأراضي والمحاصيل الزراعية، مما سبب أضراراً كبيرة في الممتلكات. وأفاد مدنيون في جنوب إسرائيل بتعرضهم لمعاناة نفسية مرتبطة بالحرائق، وأُعربوا عن خوفهم من عبور المتظاهرين إلى داخل الأراضي الإسرائيلية والوصول إليهم.

تاسعاً- الاستنتاجات

٩٣- حققت اللجنة في جميع الوفيات التي بلغ عددها ١٨٩ وفاة وتتبعت أكثر من ٣٠٠ إصابة سببتها قوات الأمن الإسرائيلية في مواقع التظاهر وأثناء المظاهرات.

٩٤- وباستثناء حادث واحد وقع في شمال غزة في ١٤ أيار/مايو يمكن أن يشكل "مشاركة مباشرة في أعمال القتال"، وحادث واحد وقع في وسط غزة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ربما يكون قد شكل "تهديداً وشيكاً بإزهاق أرواح" أفراد قوات الأمن الإسرائيلية "أو إصابتهم بجروح خطيرة"، خلصت اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن لجوء قوات الأمن الإسرائيلية، في جميع الحالات الأخرى، إلى استعمال الذخيرة الحية ضد المتظاهرين كان مخالفاً للقانون.

٩٥- فقد أُطلق الرصاص على الضحايا الذين كانوا على بعد مئات من الأمتار من القوات الإسرائيلية ويشاركون بوضوح في أنشطة مدنية، مثلما يتبين من روايات شهود العيان وتسجيلات الفيديو والسجلات الطبية. وأُطلق الرصاص على صحفيين وموظفين طبيين كانوا يرتدون ملابس تبين بوضوح أنهم يحملون تلك الصفة، مثلما أُطلق الرصاص على الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٦- وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية وشوهت متظاهرين فلسطينيين لم يشكلوا تهديداً وشيكاً بإزهاق أرواح غيرهم أو إصابتهم بجروح خطيرة عندما أُطلقت عليهم النار، ولم يكونوا يشاركون مباشرة في أعمال القتال. وكانت هناك بدائل أقل فتكاً ووسائل دفاع متينة، مما يجعل استخدام القوة المميتة غير ضروري ولا متناسب، ويصبح من ثم غير جائز.

٩٧- وعليه، خلصت اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن إطلاق الرصاص على المتظاهرين شكل انتهاكاً لحقهم في الحياة^(١٠) أو لمبدأ التمييز بموجب القانون الدولي الإنساني.

٩٨- وخلصت اللجنة إلى أن ٢٩ شخصاً على الأقل ممن لقوا حتفهم في مواقع المظاهرات كانوا أفراداً في جماعات مسلحة منظمة فلسطينية. وتدرك اللجنة أن الأوساط القانونية الدولية تتبنى آراء مختلفة بشأن ما إذا كان يجوز استهداف أفراد الجماعات المسلحة المنظمة في أي وقت، أم فقط عندما يشاركون مباشرة في أعمال القتال. ووفقاً لنموذج إنفاذ القانون الذي يسترشد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي غياب الأسلحة وأعمال القتال الفعلية، خلصت اللجنة إلى أن استهداف الأفراد، في هذا السياق بالتحديد، لمجرد عضويتهم في جماعة مسلحة، لا بسبب سلوكهم وقت استهدافهم، أمر غير جائز. ويبقى الإجراء الواجب اتخاذه هو معرفة ما إذا كان الشخص، وقت استهدافه، يشارك مباشرة في أعمال القتال أو يشكل تهديداً وشيكاً للحياة. فإن لم يكن الأمر كذلك، كان استهداف هؤلاء الأشخاص بالقوة المميتة مخالفاً للقانون.

٩٩- وأسفر إطلاق قوات الأمن الإسرائيلية النار على المتظاهرين الفلسطينيين بأسلحة فائقة السرعة وعلى مسافة قريبة عن وقوع قتلى وإصابة آخرين بجروح غيرت مجرى حياتهم، من بينها الشلل والبتز. وعلى الرغم من أن هذا الأمر كان معروفاً جيداً منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨، واصلت القوات الإسرائيلية هذه الممارسة طوال الفترة قيد الاستعراض. ويشير استعمال تلك الأسلحة على مسافة قصيرة، وتبريره بالحاجة إلى الدقة على مسافة بعيدة، إلى استخدام القوة على نحو غير متناسب.

١٠٠- ويشمل الحق في الحياة الحق في العيش بكرامة. وتقع على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، التزامات بموجب القانون الدولي بأن تكفل الصحة والرعاية للسكان الفلسطينيين. وخلصت اللجنة إلى أن الحصار المستمر على غزة وتأثيره في نظام الرعاية الصحية فيها، وما أعقب ذلك من حرمان من السلع والخدمات الأساسية اللازمة للعيش الكريم، بما في ذلك اللوازم الطبية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والمرافق الصحية، عوامل تشكل انتهاكاً للحقين الأساسيين في الحياة والصحة، ولا سيما للمتظاهرين الجرحى.

١٠١- ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان الحماية للمظاهرات في إطار حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وعلى الرغم من أن المتظاهرين لم يكونوا مسلمين جميعاً، خلصت اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن إفراط قوات الأمن الإسرائيلية في استخدام القوة انتهك حقوق آلاف المتظاهرين المسلمين.

(١٠) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٦.

١٠٢- وتحمي اتفاقية حقوق الطفل حقوق الطفل في الحياة والتجمع السلمي وحرية التعبير والتمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وحقوقاً أخرى. وخلصت اللجنة إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن إسرائيل انتهكت تلك الحقوق عندما استخدم جنودها القوة المميتة ضد أطفال لم يكونوا، وقت إطلاق النار عليهم، يشكلون تهديداً وشيكاً بإزهاق أرواح الغير أو إصابتهم بجروح خطيرة.

١٠٣- وينص القانون الدولي الإنساني العرفي والتعاهدي على احترام الموظفين الطبيين وحمايتهم. ويكفل حماية مماثلة للصحفيين والأطفال الذين لا يشاركون في أعمال القتال. وخلصت اللجنة إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت النار على مساعدين طبيين وصحفيين وأطفال لم يفقدوا وضع الحماية المكفول لهم؛ وعليه فإن إسرائيل انتهكت القانون الدولي الإنساني.

١٠٤- وقد عمد بعض أعضاء اللجنة الوطنية العليا، من بينهم أعضاء في حماس، إلى تشجيع المتظاهرين على استخدام الطائرات الورقية والبالونات الحارقة التي سببت خوفاً وضراً كبيراً في جنوب إسرائيل، أو إلى الدفاع عن ذلك الاستخدام. ولم تمنع السلطات الفعلية في غزة، في إطار التزاماتها ببذل العناية الواجبة، استخدام هذه الأجهزة العشوائية ولم توقفه.

١٠٥- واستنتجت اللجنة أن رجالاً مسلحاً واحداً على الأقل أطلق، في ١٤ أيار/مايو، النار على القوات الإسرائيلية من داخل المظاهرات أو على مقربة منها في موقع مؤقت للتظاهر في شمال غزة. وإطلاق النار من مكان قريب من حشد من المتظاهرين العزل يعرض للخطر حياة المدنيين ويمكن أن يشكل انتهاكاً لمبدأ التمييز بموجب القانون الدولي الإنساني.

عاشراً- المساءلة

١٠٦- تثير انتهاكات القانون الدولي، مثل الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية ويعرضها هذا التقرير، مسؤولية دولة إسرائيل. ويقع على إسرائيل التزام بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يُزعم أن قواتها الأمنية ارتكبتها، والعمل عند الاقتضاء على محاكمة من تثبت مسؤوليتهم. وبحق لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الحصول على الانتصاف، بما في ذلك الوصول الفعلي إلى العدالة على قدم المساواة مع الآخرين، والاستفادة من جبر الضرر على نحو كاف وفعال وسريع، يشمل التعويض، والحصول على ضمانات عدم التكرار.

١٠٧- وخلصت اللجنة إلى أن المسؤولية عن الوفيات والإصابات غير المشروعة تقع في المقام الأول على جبهتين. فأما الجبهة الأولى فتشمل الجهات التي استخدمت القوة المميتة أو ساعدت على استخدامها أو أذنت به في حالات معينة، في غياب تهديد وشيك للحياة أو عندما لم تكن الضحية تشارك مباشرة في أعمال القتال؛ ومن هذه الجهات القناصة والمعيون بالرصد و/أو القادة في الميدان. وأما الجبهة الثانية فتشمل الأشخاص الذين صاغوا قواعد الاشتباك وأقروها. وعلى الرغم من أن المحكمة العليا في إسرائيل أقرت تلك القواعد، يساور اللجنة قلق بالغ إزاء وضع "المحرضين الرئيسيين"، الذي لا يوجد في القانون الدولي؛ فاستخدام هذه الصفة قوض عتبة "التهديد الوشيك للحياة" الذي يبرر استخدام قوة يمكن أن تؤدي إلى الموت. ومن الأهمية بمكان أن لجنة أور للتحقيق التي أنشأتها إسرائيل في عام ٢٠٠٣ رأت أنه "ينبغي أن يُوضَّح تماماً أن إطلاق النار بالذخيرة الحية، بما في ذلك نيران القناصة، ليس وسيلة لتفريق الحشود ... فهذه وسيلة لا تُستخدم إلا في ظروف خاصة، كأن يكون هناك تهديد حقيقي ومائل للحياة ...".

١٠٨- ولربما يكون "تقييم تفصي الحقائق" الداخلي الذي أجرته قوات الدفاع الإسرائيلية قد بحث بعض حالات الوفاة، لكن التحقيقات الجنائية لم تُفتح إلا في خمس حالات، من بينها وفيات أربعة أطفال. وتوحي استنتاجات اللجنة بقوة إلى أن أفعال القتل الأخرى وغيرها من الإصابات الناجمة عن طلقات نارية تبدو في واقع الأمر مماثلة لتلك الحالات ويلزم من ثم فتح تحقيق جنائي فيها.

١٠٩- وتحمل قوات الشرطة التابعة للسلطات الفعلية في غزة المسؤولية عن عدم اتخاذ التدابير الكافية لمنع وصول الطائرات الورقية والبالونات الحارقة إلى إسرائيل وبث الرعب بين المدنيين فيها وإلحاق أضرار بالمتنزهات والميادين والممتلكات. وبالمثل، لم تمنع قوات الشرطة المتظاهرين الذين أصابوا الجنود الإسرائيليين أو لم تتخذ أي إجراء ضدهم.

١١٠- وأسندت إلى اللجنة مهمة تحديد من تعتبرهم مسؤولين عن الانتهاكات التي تشير إليها في هذا التقرير. وستضع المعلومات ذات الصلة في ملف سري تُسلمه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وستأذن اللجنة للمفوضية السامية بإتاحة إمكانية الاطلاع على تلك المعلومات للمحكمة الجنائية الدولية والسلطات الوطنية التي تجري تحقيقات موثوقة بهدف ضمان المساءلة عن الجرائم والانتهاكات الأخرى المرتكبة، أو كشف حقيقة الانتهاكات المرتكبة، أو تنفيذ الجزاءات المحددة الهدف التي تفرضها الأمم المتحدة على أفراد معينين أو مؤسسات معينة. وستطلب اللجنة إلى المفوضية السامية ألا تسمح بالاطلاع على المعلومات إلا إذا وافقت الجهات المعنية من شهود أو غيرهم من مصادر المعلومات على ذلك عن علم، وعولجت على النحو الواجب أي شواغل متعلقة بالحماية.

١١١- ولم تباشر حكومة إسرائيل حتى الآن أي تحقيقات جديّة ولم تقاض القادة والجنود على الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد الفلسطينيين، ولم تجبر ضرر الضحايا وفقاً للمعايير الدولية. ونذرة تدابير المساءلة في أعقاب عمليتي الرصاص المصبوب والجرف الصامد، وصدور تعليقات عامة عن كبار الموظفين العموميين، يلقيان بظلال من الشك على مدى استعداد الدولة لتمحيص أفعال القادة العسكريين والمدنيين الذين صاغوا قواعد الاشتباك التي تنظم أفعال القوات الإسرائيلية أثناء المظاهرات، أو أقروها أو أشرفوا على تنفيذها.

١١٢- ويتعرض حالياً حق الضحايا الغزيين في المساواة في جبر الضرر لعرقلة صارخة. فالقوانين الإسرائيلية واجتهاداتها القضائية الحديثة العهد تقف حاجزاً أمامهم في الوصول إلى سبل الانتصاف لدى المحاكم الإسرائيلية، بغض النظر عن الأسس الموضوعية لدعاوهم للمطالبة بالتعويض، بحجة أن الغزيين سكان أرض "معادية". وليست اللجنة على علم بأي آلية بديلة تستخدمها إسرائيل لتعويض الضحايا الفلسطينيين عن الأضرار التي تسببها لهم القوات الإسرائيلية بصورة غير مشروعة. وتلاحظ بقلق أن حكومة إسرائيل أعلنت منذ عهد قريب عن تدابير جديدة لاحتجاز إيرادات ضرائب التخليص الفلسطينية بمبلغ يساوي المدفوعات التي تقدمها السلطة الفلسطينية إلى الجرحى أو إلى أسر القتلى. وأعربت الحكومة أيضاً عن عزمها على زيادة مبلغ الأموال المحتجزة في ضوء الأضرار التي سببتها الطائرات الورقية والبالونات الحارقة لمحاصيل المزارعين الإسرائيليين.

حادي عشر- المسؤولية الجنائية الفردية

١١٣- تستتبع بعض انتهاكات القانون الدولي المسؤولية الجنائية الفردية وتقتضي الملاحقة أمام المحاكم الوطنية والدولية.

١١٤ - وخلال النزاع المسلح أو الاحتلال، يحظر القانون الدولي الإنساني، في جملة أمور، القتل العمد والتسبب عمدًا في معاناة شديدة. وتعمّد قتل مدني لا يشارك مباشرة في أعمال القتال هو جريمة حرب ما لم يُنفذ تنفيذًا مشروعًا دفاعًا عن النفس. وخلصت اللجنة إلى أن هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد أن أفرادًا من قوات الأمن الإسرائيلية، في معرض ردهم على المظاهرات، قتلوا مدنيين أو أصابوهم بجروح خطيرة مع أنهم لم يشاركوا مباشرة في أعمال القتال ولم يشكلوا تهديدًا وشيكًا.

١١٥ - ويمكن أن تشكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أيضاً جرائم ضد الإنسانية إذا ارتكبت في سياق هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين عملاً بسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم، أو تعزيزاً لهذه السياسة. ويُعتبر القتل العمد و"الأفعال اللاإنسانية الأخرى" التي تسبب معاناة شديدة أو إصابة خطيرة من بين تلك الانتهاكات. وفي أثناء التحقيق، خلصت اللجنة إلى وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يمكن أن تشكل جرائم ضد الإنسانية.

١١٦ - ويتحمل القادة المدنيون والعسكريون المسؤولية عن الجرائم الدولية التي يرتكبوها بصفة مباشرة، أو بصفتهم قادة إذا كانوا يمارسون سيطرة فعلية على الرؤوسين، أو إذا علموا، أو كان يُفترض فيهم أن يعلموا، بجرائم رؤوسهم، ولم يمنعوهم من ارتكابها أو يجمعوهم على ذلك أو لم يُخضعوهم للتحقيق والمقاضاة.

١١٧ - واللجنة على علم ببحث أولي تجريه المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم التي يُزعم أنها ارتكبت في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وتطلب إلى المفوضة السامية أن تحيل هذا التقرير والمعلومات ذات الصلة التي يستند إليها إلى مكتب المدعي العام.

ثاني عشر - التوصيات

ألف - إعمال حقوق الإنسان للمدنيين في كلا الجانبين

١١٨ - تدعو اللجنة جميع الجهات المسؤولة إلى أن تنفذ بالكامل التوصيات السابقة التي قدمتها هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولتقصي الحقائق. وتدعو اللجنة أيضاً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز الامتثال بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، وفقاً للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف.

باء - منع وقوع انتهاكات في المستقبل أثناء المظاهرات وحماية المدنيين في كلا الجانبين

١١٩ - توصي اللجنة حكومة إسرائيل بما يلي:

(أ) الامتناع عن استخدام القوة المميتة ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال والصحفيون والأخصائيون الصحيون والأشخاص ذوو الإعاقة، الذين لا يشكلون أي تهديد وشيك للحياة؛

(ب) التأكد من أن قواعد الاشتباك:

١٠ لا تأذن باستخدام القوة المميتة ضد "المحرضين الرئيسيين" باعتبارهم فئة تحمل هذه الصفة؛ والحرص على ألا تسمح تلك القواعد باستخدام القوة ذاك إلا كملاذ أخير، عندما يشكل الشخص المستهدف تهديداً وشيكاً للحياة أو يشارك مباشرة في أعمال القتال؛

١١ حظر استهداف الأشخاص لمجرد انتمائهم الفعلي أو المزعوم إلى جماعة ما، بدلاً من استهدافهم بسبب سلوكهم.

١٢٠ - توصي اللجنة السلطات الفعلية في غزة بوقف استخدام الطائرات الورقية والبالونات الحارقة.

١٢١ - توصي اللجنة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستخدام كل الوسائل لمنع مواصلة استعمال القوة المميتة ضد المدنيين في المظاهرات، بجملة أمور تشمل المساعي والحرص على أن تتولى هيئات مستقلة (هيئات الأمم المتحدة أو غيرها) رصد المظاهرات من أجل توفير الحماية.

جيم - كفالة حصول الجرحى على الخدمات الطبية وإعمال حقهم في الصحة

١٢٢ - توصي اللجنة حكومة إسرائيل بما يلي:

(أ) رفع الحصار المفروض على غزة فوراً؛

(ب) ضمان السماح لجميع المصابين في المظاهرات بالوصول على وجه السرعة إلى المستشفيات في أماكن أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة أو في إسرائيل أو في الخارج؛

(ج) ضمان وصول جميع العاملين الطبيين والعاملين في المجال الإنساني إلى غزة في الوقت المناسب، لأغراض من بينها تقديم العلاج للمصابين في سياق المظاهرات؛

(د) كفالة التنسيق الفعال لدخول المواد واللوازم الطبية إلى غزة، ورفع حظر الدخول المفروض على مواد تُستخدم استخداماً مشروعاً في مجالي الحماية والطب، بما في ذلك مكونات ألياف الكربون لعلاج الإصابات في الأطراف.

١٢٣ - توصي اللجنة السلطات الفعلية في غزة والسلطة الفلسطينية بكفالة التنسيق الفعال وفي الوقت المناسب لدخول اللوازم والمعدات الطبية إلى غزة.

١٢٤ - توصي اللجنة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني بدعم نظام الرعاية الصحية في غزة، ولا سيما بالموارد اللازمة لعلاج الإصابات التي وقعت أثناء الاحتجاجات.

دال - ضمان المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة وجبر ضررها

١٢٥ - توصي اللجنة حكومة إسرائيل بما يلي:

(أ) إجراء تحقيقات فورية نزيهة ومستقلة في كل وفاة أو إصابة مرتبطة بالاحتجاجات، وفقاً للمعايير الدولية، من أجل تحديد مدى ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية بغية مساءلة من تثبت مسؤوليتهم؛

(ب) العمل، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٧/٦٠، على ضمان سبل انتصاف سريعة ووافية وفعالة للأشخاص الذين قُتلوا أو جُرحوا على نحو غير قانوني، بما يشمل توفير إعادة التأهيل والتعويض والترضية وضمانات عدم التكرار في الوقت المناسب؛

(ج) تعديل قانون المسؤولية المدنية لتوفير سبيل انتصاف لسكان غزة عن طريق المحاكم الإسرائيلية من انتهاكات قوات الأمن الإسرائيلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

١٢٦- توصي اللجنة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإدارة الملفات المتعلقة بالمتهمين بارتكاب الجرائم، المقرر أن تُقدَّم إلى آليات العدالة الوطنية والدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، من خلال إجراء تحقيقات مستقلة وموثوقة في الجرائم الدولية والانتهاكات المزعومة.

١٢٧- توصي اللجنة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالنظر في فرض جزاءات فردية، من قبيل حظر السفر أو تجميد الأصول، على الأشخاص الذين أثبتت اللجنة مسؤوليتهم.

١٢٨- توصي اللجنة الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف و/أو في نظام روما الأساسي بالاضطلاع بواجبها المتمثل في ممارسة الولاية القضائية الجنائية واعتقال الأشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية المعروضة في هذا التقرير، أو الأشخاص الذين أمروا بارتكابها، ومحاكمتهم أو تسليمهم.